JOURNAL OF ḤADITH STUDIES

Vol 10. No. 1 (June 2025)
eISSN: 2550-1488
journalofhadith.usim.edu.my

عناية الامام البخاري في صحيحه بأحاديث العقائد كتاب الإيمان أنموذجاً

(Imām al-Bukhārī's Methodological Attention to Creedal Ḥadīths in Ṣaḥīḥ al-Bukhārī: Kitāb al-Īmān as a Case Study)

Mohamed Ahmed Mohamed Abdel-Aal El Sharabany
Department of Hadith and its Sciences, Faculty of Usuleddin, University of Al-Azhar

Abstract
This study seeks to examine Imām al-Bukhārī's attention to creed-related ḥadīths in his magnum opus, Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, with particular focus on his methodological approach in deriving issues of creed ('aqīdah). The research underscores that Imām al-Bukhārī adhered to the manhaj of the early ḥadīth scholars (al-mutaqaddimūn), which aligns with the doctrinal framework of Ahl al-Sunnah wa al-Jamā'ah, including both the Ash'arite and Māturīdite theological schools. Ṣaḥīḥ al-Bukhārī is widely regarded as the most authentic book after the Book of Allah due to the scholarly consensus (ijmā') on its precision, authenticity, and systematic rigor. Contrary to the common assumption that it is solely jurisprudential, the work encompasses various dimensions of Islamic teachings, including creed, worship, transactions, ethics, virtues, and more. This study adopts descriptive, analytical, and inductive methodologies within the framework of Kitāb al-Īmān (The Book of Faith) to explore Al-Bukhārī's theological contributions.The findings reveal that Imām al-Bukhārī allocated entire sections to creedal matters, most notably Kitāb al-Waḥy (Revelation), Kitāb al-Īmān (Faith), and Kitāb al-Tawḥīd (Monotheism). Within Kitāb al-Īmān alone, he addresses five principal theological themes across forty-three chapters. Al-Bukhārī's creed, firmly rooted in the ḥadīth tradition, is evident through his chapter headings (tarājim al-abwāb), which often encapsulate his doctrinal stance and interpretive reasoning. His use of Qur'anic verses, Prophetic ḥadīths, and statements of the early generations (salaf) reflects a consistent and methodological approach to articulating sound Islamic belief within the framework of Ahl al-Sunnah wa al-Jamā'ah.

Keywords: *Imām al-Bukhārī, 'Aqīdah, Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, Kitāb al-Īmān, Ahl al-Sunnah wa al-Jamā'ah, Ash'arites, Māturīdites, ḥadīth methodology, creedal ḥadīths, Islamic theology.*

Article Progress

Received: 17 March 2025
Revised: 24 March 2025
Accepted: 28 April 2025

*Corresponding Author: Mohamed El Sharabany. *Universiti Islam Pahang sultan Ahmad Shah (UNIPSAS).*

Email: sharbany@unipsas.edu.my

المقدِّمة:

صحيح الإمام البخاري أصح الكتب بعد كتاب الله عزوجل عبارة اتفق عليها أهل السنة والجماعة عبر القرون المتوالية، ومكانة الامام البخاري العلمية لا تقتصر على الحديث وعلومه بل قد وصف بشيخ الإسلام، وعد من مجتهدي الأمة، وصحيح البخاري لا يقتصر على أحاديث الأحكام بل جامعًا لكل أبواب الدين، ومنها العقيدة الإسلامية، وقد ضمنه الإمام البخاري استنباطاته، وعقيدته، وفقهه وصنعته الحديثية، وخاصة في تراجمه البديعة الدقيقة، واشتهرت عبارة فقه البخاري في تراجمه، وتراجمه عنواين الأبواب حيث إن الجامع الصحيح مرتب على الكتب والأبواب، وقد اعتنى الإمام البخاري بأحاديث العقائد فضمنها في عدة كتب من أهمها كتاب الإيمان والتوحيد، وتحتها أبواب متعددة وأهميتها: أنها تأصيل حديثي من أصح الأحاديث لمسائل العقيدة، وتتضمن تراجم الأبواب في الكتب التي خصصها للعقيدة مذهب أهل الحديث في العقيدة الذي هو من مذاهب أهل السنة والجماعة مع مذهب السادة الأشاعرة والماتريدية بل إن الإمام الأشعري يقرر أنه مذهبه لا يخرج عن أهل الحديث

في الجملة؛ لأنه مذهب السلف الصالح، وقد استفتح الإمام البخاري جامعه بكتب بدء الوحي الذي جعله كالمقدمة لكتابه ثم كتاب الإيمان، وقد ضمن كتاب الإيمان خمس مسائل رئيسة في العقيدة في ثلاث وأربعين بابًا، ووضع تراجم غاية في الدقة تتضمن هذه المسائل مع الاستدلال لها بالقرآن الكريم، والأحاديث الصحيحة، وتوضيحها بالآثار عن الصحابة والتابعين مما يحتاج إلى تحليل وبيان لمذهب الإمام البخاري في العقيدة ومنهجيته في الاستدلال.

إشكالية البحث: الحاجة إلى الإجابة على التساؤلات التالية: ما مدى ارتباط العقيدة بالحديث النبوي، ما مدى عناية الإمام البخاري بأحاديث العقائد من خلال كتاب الإيمان؟ ما المسائل العقدية في كتاب الإيمان؟ ما المذهب العقدي الذي ينسب إليه الإمام البخاري؟

أهدف البحث:

أولاً: بيان عناية الإمام البخاري في صحيحه بأحاديث العقائد، من خلال كتاب الإيمان.

ثانياً: استخراج المسائل العقدية التي ضمنها في أبواب كتاب الإيمان والرد على الفرق المخالفة.

ثالثاً: إبراز منهجية الإمام البخاري في الاستدلال على مسائل العقيدة.

رابعاً: بيان مذهب الإمام البخاري في العقيدة، وأنه على مذهب أهل الحديث وهو من مذاهب أهل السنة والجماعة.

منهج البحث: المنهج الوصفي التحليلي لتحليل المعاني، واستكشاف الدقائق، واستنباط اللطائف، بما يحقق أهدافه، ويحل مشكلاته، بما يفيد تأصيل موضوع البحث وتوضيحه.

خطة البحث: جاء البحث في مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، أما المقدمة ففيها فكرة البحث، وإشكاليته، وأهدافه، ومنهجه، وخطة البحث، المبحث الأول: نبذة عن الإمام البخاري وصحيحه وتراجمه، المبحث الثاني: المسائل العقدية في كتاب الإيمان، المبحث الثالث: منهجية البخاري في بيان مسائل العقيدة في كتاب الإيمان، والخاتمة فيها أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: نبذة عن الإمام البخاري وصحيحه وتراجمه:

نبذة عن الإمام البخاري:

اسمه ونسبه: البُخَارِيّ شيخ الإسلام وإمام الحفاظ أَبُو عبد الله مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل بن إِبْرَاهِيم بن الْمُغيرَة الْجعْفِيّ مَوْلَاهُم مولده في شوال سنة أربع وتسعين ومائة، مات ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومائتين[1]

فضله وثناء العلماء عليه:

كان رحمه الله تعالى رأسا في الذكاء، رأسا في العلم، ورأسا في الورع والعبادة. قال ابن خزيمة: ما تحت أديم السماء أعلم بالحديث من البخاري[2]. قال السيوطي:" الْحَافِظ الْعلم صَاحب الصَّحِيح وَإِمَام هَذَا الشَّأْن والمعول على صَحِيحه فِي أقطار الْبلدَانِ"[3]. عن عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعت أبي يقول: ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل. وقال مسلم بن الحجاج، وقد جاء إلى البخاري: دعني أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين، وسيد المحدثين، وطبيب الحديث في علله. وقال أبو عيسى الترمذي: لم أر بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ، ومعرفة الأسانيد أعلم من محمد بن إسماعيل[4]. قال السبكي:" هو إمام المسلمين، وقدوة الموحدين، وشيخ المؤمنين، والمعول عليه فى أحاديث سيد المرسلين وحافظ نظام الدين"[5]. وبالجملة فقد كان الامام البخاري حجة الله على خلقه، وما رأى مثل نفسه، وكان آية في العلم والفقه والحديث والورع والزهد.

مكانة صحيح الإمام البخاري وتراجمه:

اتفقت كلمة أهل السنة والجماعة على أن صحيح الإمام البخاري أصح الكتب وأجلها بعد كتاب الله عزوجل قال النووي: "اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول، وكتاب البخاري أصحهما، وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة"[6]. قال السبكي: "وأما كتابه الجامع الصحيح فأجل كتب الإسلام وأفضلها بعد كتاب الله"[7].

---

[1] الذهبي، محمدأحمد،(1998م)، تذكرة الحفاظ، الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط1، ج2، ص 104 .

[2] المرجع السابق: ج2، ص 104، 105.

[3] السيوطي، عبدالرحمن،(1983م)، طبقات الحفاظ، دار الكتب العلمية – بيروت،ط1، ص252

[4] الذهبي، محمدأحمد، (2006م) ،سير اعلام النبلاء، دار الحديث- القاهرة،ج10، ص79: 120

[5] السبكي، عبد الوهاب،(1993م)، طبقات الشافعية الكبرى، المحقق: د. محمود محمد الطناحي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، ج2، 212.

[6] النووي، يحي، (1973م)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي ، ج1، ص14.

[7] السبكي، عبد الوهاب، طبقات الشافعية، ج2، ص 215.

تراجم أبواب صحيح الإمام البخاري:

تراجم أبواب صحيح البخاري حوت اجتهادات الإمام البخاري، ومعارفه، وفقه وعلومه وفيها من الأسرار ما حير العلماء؛ لدقة عبارته، وكثرة فوائدها. قال ابن حجر: "ما ضمنه أبوابه من التراجم التي حيرت الأفكار، وادهشت العقول والأبصار، وقد اشتهر عن جمع من الفضلاء أن فقه البخاري في تراجمه"[8]. وقد بلغت هذه التراجم المبلغ العظيم من الفتح الرباني، وكانت من أسباب تقديم صحيح البخاري على صحيح مسلم، ولعل ذلك حصل بما ذكره ابن عدي قال: "سمعت عبد القدوس بن همام يقول: سمعت عدة من المشايخ، يقولون: حول محمد بن إسماعيل تراجم جامعه بين قبر سول الله –صلى الله عليه وسلم– ومنبره، وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين"[9].

وهذه التراجم منها ما هو واضح صريح، ومنها ما يحتاج إلى تدبر لاحتماله أكثر من معنى، وتكون الترجمة تفسير لمجمل، أو تقيد لمطلق، أو تخصيص لعام، أو بيان لحكم خفي، أو تأويل لمشكل وتفسير لغامض، وقد يستدل على ذلك بآية، أو حديث، أو أثر، وقد يعين المعنى المراد أو يتركه محتملا. وقد بين ذلك الحافظ ابن حجر العسقلاني، ونثر فوائد تلك التراجم في شرحه الحافل فتح الباري شرح صحيح البخاري.

المبحث الثاني: المسائل العقدية في كتاب الإيمان:

المطلب الأول: تحليل عن المسائل العقدية في كتاب الإيمان من صحيح البخاري:

الإمام البخاري شيخ الإسلام على عقيدة أهل الحديث الأوائل التي هي أصول للمذهب الأشعري والماتريدي كما قرروا هم ذلك في كتبهم، يقول الإمام عبد القاهر البغداداي في كتابه الفرق بين الفرق: أهل السّنة وَالْجَمَاعَة من فريقى الرَّأْي والْحَدِيث دون من يشترى لَهو الحَدِيث وفقهاء هذَيْن الْفَرِيقَيْنِ وقراؤهم ومحدثوهم، ومتكلمو أهل الحديث منهم كلهم متفقون على مقالة واحدة[10]. وقد حكى الإمام الأشعري قول أصحاب الحديث وأهل السنة ثم قال في آخره: "فهذه جملة ما يأمرون به، ويستعملونه ويرونه، وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول وإليه نذهب"[11].

---

[8]ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي،(1963م)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تصحيح وتخريج: محب الدين الخطيب، دار المعرفة – بيروت. ج1، ص13.

[9]الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج10، ص86.

[10] الإسفراييني، عبد القاهر بن طاهر،(1977م) ، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، الآفاق الجديدة – بيروت، ط2، ص20.

[11] ينظر: الأشعري، علي بن إسماعيل،(1980 م)، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، دار فرانز شتايز، بمدينة فيسبادن (ألمانيا)، ط3. ص 290: 297.

وقد عقد الإمام البخاري لمسائل العقيدة كتبًا خاصة في صحيحه مثل: كتاب بدء الوحي، وكتاب الإيمان، وكتاب بدء الخلق، وكتاب الأنبياء وكتاب القدر، وكتاب استتابة المرتدين، والمعاندين، وكتاب الفتن، وكتاب التوحيد، اضافة إلى بعض الأبواب المنثورة في الكتب الأخرى حوالي عشر أبواب، وقد اشتمل صحيح الإمام البخاري على مائة وواحد من الكتب وأبوابه تجاوزت الثلاثة آلاف باب وخمسمائة مع اختلاف في العد لاختلاف النسخ، فعدد الكتب التي خصص أكثرها للعقيدة تبلغ حوالي 9% تسعة في المائة من عدد كتب صحيح البخاري، والأبواب أقل من ذلك، ويعد بهذا أحاديث العقائد وأبوابه في صحيح البخاري مادة ثرية وتأصيلًا بالأدلة الصحيحة لعقيدة أهل السنة والجماعة، ويعد كتاب الإيمان الكتاب الثاني في صحيح البخاري بعد كتاب بدء الوحي، وعد بعض الشراح كتاب بدء الوحي كالمقدمة له، قال القسطلاني: "ولم يقل في الأول كتاب بدء الوحي لأنه كالمقدمة، ومن ثم بدأ به؛ لأن من شأن المقدمة كونها أمام المراد، وأيضًا فإن من الوحي عرف الإيمان وغيره"[12].

وقد اشتمل كتاب الإيمان على ثلاثة وأربعين بابًا منهم بابين دون ترجمة إما لسقوط ذلك أو لتعلقهما بما قبلهما، واشتملت هذه الأبواب على ستة وستين حديثًا بالمكرر منها في المتابعات والتعليقات أربعة عشر حديثًا، وعدد أحاديث كتاب الإيمان واحدًا وخمسون حديثًا، وبه ثلاثة أحاديث مكررة في كتاب الإيمان نفسه فيكون البقية من الأحاديث المرفوعة المتصلة من غير تكرار ثمانية وأربعون حديثًا، واغلب الأبواب ذكر فيها حديثًا واحدًا، وقد اشتملت تراجم أبواب كتاب الإيمان على خمس مسائل رئيسة من مسائل العقيدة وهي: أن الإيمان التصديق والقول والعمل، وأن العمل من مكملات الإيمان، وأن الإيمان يزيد وينقص، وأن مرتكب الكبيرة مسلم عاصي لا يكفر ولا يخرج من الملة، وأن المعرفة تكون بالقلب، وتتفاوت بحسب العلم والجهل، وأن الإيمان والإسلام بمعنى واحد، وهو الدين اضافة للرد على الفرق المخالفة لأهل السنة والجماعة من المرجئة والخوارج والمعتزلة.

المطلب الثاني: أن الإيمان يشمل التصديق والقول والعمل، وأن العمل من مكملات الإيمان.

مسألة كون الإيمان يشمل التصديق بالقلب والاقرار بالشهادتين والعمل بالأركان، وأن العمل من مكملات الإيمان أخذت القدر الأكبر من أبواب وأحاديث كتاب الإيمان حتى بلغت سبعًا وعشرين بابًا من جملة ثلاث وأربعين بابًا هي جملة أبواب كتاب الإيمان لها بنسبة بلغت ستين في المائة من أبواب كتاب الإيمان ومثلها من الأحاديث أو يزيد وهذه الأبواب كالتالي:

[12] القسطلاني، أحمد بن محمد، (1960م)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط7، ج1، ص81.

1- باب قَوْلِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- «بُنِيَ الإِسْلاَمُ عَلَى خَمْسٍ» وَهُوَ قَوْلٌ وَفِعْل، 2- باب دُعَاؤُكُمْ إِيمَانُكُم، 3- باب أُمُورِ الإِيمَانِ، 4- باب الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِه 5 - باب أَيُّ الإِسْلاَمِ أَفْضَل؟ 6- باب إِطْعَامُ الطَّعَامِ مِنَ الإِسْلاَمِ، 7- باب مِنَ الإِيمَانِ أَنْ يُحِبَّ لأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ، 8 - باب حُبُّ الرَّسُولِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مِنَ الإِيمَانِ، 9- باب حَلاَوَةِ الإِيمَان، 10- باب عَلاَمَةُ الإِيمَانِ حُبُّ الأَنْصَارِ، 11- باب مِنَ الدِّينِ الْفِرَارُ مِنَ الْفِتَن، 12-باب مَنْ كَرِهَ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ مِنَ الإِيمَان، 13- باب الْحَيَاءُ مِنَ الإِيمَانِ، 14- باب ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلاَةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾.

15- باب مَنْ قَالَ إِنَّ الإِيمَانَ هُوَ الْعَمَلُ، 16- باب إِفْشَاءُ السَّلاَمِ مِنَ الإِسْلاَمِ، 17- باب قِيَامُ لَيْلَةِ الْقَدْرِ مِنَ الإِيمَانِ، 18-باب الْجِهَادُ مِنَ الإِيمَان، 19- باب تَطَوُّعُ قِيَامِ رَمَضَانَ مِنَ الإِيمَان، 20- باب صَوْمُ رَمَضَانَ احْتِسَابًا مِنَ الإِيمَانِ، 21- باب الصَّلاَةُ مِنَ الإِيمَانِ، وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾ يَعْنِي صَلاَتَكُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ، 22- باب الزَّكَاةُ مِنَ الإِسْلاَمِ، وَقَوْلُهُ ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلاَّ لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلاَةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾، 23- باب اتِّبَاعُ الْجَنَائِزِ مِنَ الإِيمَان.

24- باب فَضْلِ مَنِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ، 25- باب أَدَاءُ الْخُمُسِ مِنَ الإِيمَان، 26- باب مَا جَاءَ أَنَّ الأَعْمَالَ بِالنِّيَّةِ وَالْحِسْبَةِ، وَلِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، 27- باب قَوْلِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- «الدِّينُ النَّصِيحَةُ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَلأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ»، وَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾[13].

وهذه الأبواب كلها يثبت فيها دخول الأعمال في مسمى الإيمان، وأنه لا يكمل الايمان إلا بالعمل الصالح وينقص بتركه، ويرد على المرجئة القائلين بأنه لاتضر مع الايمان معصية، وتبيين مخالفتهم للأدلة القطعية من القرآن الكريم والسنة النبوية.

قال ابن حجر: الإيمان لغة: التصديق، وشرعًا تصديق الرسول فيما جاء به عن ربه، وهذا القدر متفق عليه ثم وقع الاختلاف هل يشترط مع ذلك مزيد أمر من جهة إبداء هذا التصديق باللسان المعبر عما في القلب إذ التصديق من أفعال القلوب، أو من جهة العمل بما صدق به من ذلك كفعل المأمورات وترك المنتهيات... فأما القول فالمراد به النطق بالشهادتين، وأما العمل فالمراد به ما هو أعم من عمل القلب والجوارح ليدخل الاعتقاد والعبادات، ومراد من أدخل ذلك في تعريف الإيمان، ومن نفاه إنما هو بالنظر إلى ما عند الله تعالى، فالسلف قالوا: هو اعتقاد بالقلب ونطق باللسان وعمل بالأركان، وأرادوا بذلك أن الأعمال شرط في كماله، ومن هنا نشأ لهم القول بالزيادة والنقص،

[13] ينظر: البخاري، محمد بن إسماعيل، (2002م)، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير، دار طوق النجاة، ط1، كتاب الإيمان، ج1، ص10: 21.

والمرجئة قالوا: هو اعتقاد ونطق فقط، والكرامية قالوا هو نطق فقط، والمعتزلة قالوا هو العمل والنطق والاعتقاد، والفارق بينهم وبين السلف أنهم جعلوا الأعمال شرطًا في صحته، والسلف جعلوها شرطًا في كماله، وهذا كله كما قلنا بالنظر إلى ما عند الله تعالى أما بالنظر إلى ما عندنا فالإيمان هو: الإقرار فقط فمن أقر أجريت عليه الأحكام في الدنيا ولم يحكم عليه بكفر إلا إن اقترن به فعل يدل على كفره كالسجود للصنم، فإن كان الفعل لا يدل على الكفر كالفسق فمن أطلق عليه الإيمان فبالنظر إلى إقراره ومن نفي عنه الإيمان فبالنظر إلى كماله، ومن أطلق عليه الكفر فبالنظر إلى أنه فعل فعل الكافر، ومن نفاه عنه فبالنظر إلى حقيقته[14].

وقال ابن بطال: في باب من قال الإيمان هو العمل فإن قيل قد قدمتم أن الإيمان هو التصديق قيل التصديق هو أول منازل الإيمان ويوجب للمصدق الدخول فيه، ولا يوجب له استكمال منازله ولا يسمى مؤمنًا مطلقًا هذا مذهب جماعة أهل السنة أن الإيمان قول وعمل قال أبو عبيد وهو قول مالك والثوري والأوزاعي ومن بعدهم من أرباب العلم والسنة الذين كانوا مصابيح الهدى وأئمة الدين من أهل الحجاز والعراق والشام وغيرهم قال بن بطال وهذا المعنى أراد البخاري رحمه الله إثباته في كتاب الإيمان وعليه بوب أبوابه كلها فقال باب أمور الإيمان، وباب الصلاة من الإيمان، وباب الزكاة من الإيمان، وباب الجهاد من الإيمان، وسائر أبوابه، وإنما أراد الرد على المرجئة في قولهم إن الإيمان قول بلا عمل وتبيين غلطهم وسوء اعتقادهم ومخالفتهم للكتاب والسنة ومذاهب الأئمة ثم قال ابن بطال في باب آخر قال المهلب: الإسلام على الحقيقة هو الإيمان الذي هو عقد القلب المصدق لإقرار اللسان الذي لا ينفع عند الله تعالى غيره وقالت الكرامية وبعض المرجئة الإيمان هو الإقرار باللسان دون عقد القلب ومن أقوى ما يرد به عليهم إجماع الأمة على إكفار المنافقين وإن كانوا قد أظهروا الشهادتين قال الله تعالى ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره إنهم كفروا بالله ورسوله إلى قوله تعالى وتزهق أنفسهم وهم كافرون[15].

وفي ماساقه الإمام البخاري في هذه الأبواب رد على الفرق الضالة المخالفة لأهل السنة والجماعة فالمرجئة يزعمون أن الإيمان بالله هو المعرفة بالله وبرسله وبجميع ما جاء من عند الله فقط، وزعموا أن الكفر بالله هو الجهل به، وهذا قول يحكى عن جهم بن صفوان، وزعمت الجهمية أن الإنسان إذا أتى بالمعرفة ثم جحد بلسانه أنه لا يكفر بجحده، وأن الإيمان لا يتبعض ولا يتفاضل أهله فيه، وأن الإيمان والكفر لا يكونان إلا في القلب دون غيره من الجوارح.

---

[14] ابن حجر، فتح الباري، ج1، 46.

[15] ينظر: ابن بطال، علي بن خلف، (2003م)، شرح صحيح البخارى لابن بطال، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد – السعودية، الرياض، ط2، ج1، ص56، 57 ، النووي، المنهاج شرح النووي، ج1، ص147.

والفرقة الثانية من المرجئة يزعمون أن الإيمان هو المعرفة بالله فقط، والكفر هو الجهل به فقط فلا إيمان بالله إلا المعرفة به، ولا كفر بالله إلا الجهل به، والإيمان عندهم لا يزيد ولا ينقص وهو خصلة واحدة وكذلك الكفر، والقائل بهذا القول أبو الحسين الصالحي[16].

والمرجئة الكرامية أصحاب محمد بن كرام يزعمون: أن الإيمان هو الإقرار والتصديق باللسان دون القلب وأنكروا أن يكون معرفة القلب أو شيء غير التصديق باللسان إيماناً، وزعموا أن المنافقين الذين كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا مؤمنين على الحقيقة، وزعموا أن الكفر بالله هو الجحود والإنكار له باللسان[17].

أما مذهب الأشاعرة فقالوا : الإيمان هو التصديق بالجنان، وأما القول باللسان والعمل بالأركان ففروعه، فمن صدق بالقلب أي أقر بوحدانية الله تعالى، واعترف بالرسل تصديقًا لهم فيما جاءوا به من عند الله تعالى بالقلب صح إيمانه حتى لو مات عليه في الحال كان مؤمنًا ناجيًا، ولا يخرج من الإيمان إلا بإنكار شيء من ذلك[18].

وقال العيني: أصحاب الحديث ومالك والشافعي وأحمد والأوزاعي أن الإيمان فعل القلب واللسان مع سائر الجوارح وهو مذهب المعتزلة والخوارج والزيدية أيضا لكن هناك فرق بينهم وبين أهل الحديث والسلف وهو أن من ترك شيئا من الطاعات سواء أكان من الأفعال أو الأقوال خرج من الإيمان عند المعتزلة ولم يدخل في الكفر بل وقع في مرتبة بينهما يسمونها منزلة بين المنزلتين وعند الخوارج دخل في الكفر؛ لأن ترك كل واحدة من الطاعات كفر عندهم، وعند السلف لم يخرج من الإيمان ونقل عن الشافعي أنه قال الإيمان هو التصديق والإقرار والعمل فالمخل بالأول وحده منافق وبالثاني وحده كافر وبالثالث وحده فاسق ينجو من الخلود في النار ويدخل الجنة[19]. ويقول الامام ابو الحسن الاشعري في الإبانة: أن الإيمان قول وعمل[20].

وخلاصة القول: أن البخاري في مسألة دخول العمل في الايمان على مذهب أهل الحديث والصدر الأول من السلف وموافق لمذهب الإمام الشافعي ومالك وأحمد بأن الإيمان تصديق بالقلب واقرار باللسان وعمل بالجوارح، والبخاري وأهل الحديث يفترقون عن الخوارج والمعتزلة بأن الذي يترك العمل لا يكفر ولا يخلد في النار، وبهذا يتفقون مع الأشاعرة والماتريدية والمتكلمين من أهل السنة، وكأن الخلاف صوري بين أهل الحديث والأشاعرة والماتريدية؛

---

[16] الأشعري، مقالات الاسلاميين، ص132، 133.

[17]الأشعري، مقالات الاسلاميين، ص141.

[18]الشهرستاني، محمد بن عبدالكريم، الملل والنحل، مؤسسة حلب، ص 101.

[19] ينظر: العيني، محمود بن أحمد، د.ت، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ج1، ص102: 104.

[20] الأشعري، علي بن إسماعيل،(1977م)، الإبانة عن أصول الديانة، المحقق: د. فوقية حسين محمود، دار الأنصار – القاهرة، ط1، ص27.

لأنهم متفقون على عدم تكفير التارك للعمل ومتفقون على أن العمل مكمل للإيمان وفرع من فروعه فلا أثر للخلاف على الحقيقة بخلاف مذهب الخوارج والمعتزلة الذين يرتبون على ترك العمل الخروج من الإيمان، وبخلاف رأي المرجئة الذين يقولون إن الإيمان قول بلاعمل ولا يدخلون العمل في الإيمان من الأساس.

المطلب الثالث: زيادة الإيمان ونقصانه:

ترجم الإمام البخاري لاثبات زيادة الإيمان ونقصانه بعدة أبواب في كتاب الإيمان وهي: باب قَوْلِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- «بُنِيَ الإِسْلاَمُ عَلَى خَمْسٍ» وَهُوَ قَوْلٌ وَفِعْلٌ، وَيَزِيدُ وَيَنْقُصُ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ﴾ - ﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾ - ﴿وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى﴾ - ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ﴾ - ﴿وَيَزْدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا﴾ وَقَوْلُهُ: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾. وَقَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا﴾. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا زَادَهُمْ إِلاَّ إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا﴾. وَالْحُبُّ فِي اللَّهِ وَالْبُغْضُ فِي اللَّهِ مِنَ الإِيمَانِ. وَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى عَدِيِّ بْنِ عَدِيٍّ إِنَّ لِلإِيمَانِ فَرَائِضَ وَشَرَائِعَ وَحُدُودًا وَسُنَنًا، فَمَنِ اسْتَكْمَلَهَا اسْتَكْمَلَ الإِيمَانَ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَكْمِلْهَا لَمْ يَسْتَكْمِلِ الإِيمَانَ، فَإِنْ أَعِشْ فَسَأُبَيِّنُهَا لَكُمْ حَتَّى تَعْمَلُوا بِهَا، وَإِنْ أَمُتْ فَمَا أَنَا عَلَى صُحْبَتِكُمْ بِحَرِيصٍ. وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: ﴿وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾. وَقَالَ مُعَاذٌ اجْلِسْ بِنَا نُؤْمِنْ سَاعَةً. وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ الْيَقِينُ الإِيمَانُ كُلُّهُ. وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ لاَ يَبْلُغُ الْعَبْدُ حَقِيقَةَ التَّقْوَى حَتَّى يَدَعَ مَا حَاكَ فِي الصَّدْرِ. وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿شَرَعَ لَكُمْ ... ﴾ أَوْصَيْنَاكَ يَا مُحَمَّدُ وَإِيَّاهُ دِينًا وَاحِدًا. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ﴿شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾: سَبِيلاً وَسُنَّةً.

باب تَفَاضُلِ أَهْلِ الإِيمَانِ فِي الأَعْمَال، باب زِيَادَةِ الإِيمَانِ وَنُقْصَانِهِ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى - وَيَزْدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا﴾ وَقَالَ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ فَإِذَا تَرَكَ شَيْئًا مِنَ الْكَمَالِ فَهُوَ نَاقِص[21].

وهذه التراجم والآيات والأحاديث لاثبات مذهب أهل السنة القائلين بزيادة الإيمان ونقصانه والرد على الخوارج والمعتزلة القائلين بعدم زيادة الايمان ونقصانه بالأعمال، وعلى المرجئة الذين يرون عدم دخول الأعمال في مسمى الإيمان.

قال الإمام ابن بطال: مذهب جماعة أهل السنة من سلف الأمة وخلفها أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، والحجة على زيادته ونقصانه ما أورده البخاري من الآيات يعني قوله عز وجل: ليزدادوا إيمانا مع ايمانهم، وقوله تعالى: وزدناهم هدى، وقوله تعالى: ويزيد الله الذين اهتدوا هدى، وقوله تعالى: والذين اهتدوا زادهم هدى، وقوله تعالى، ويزداد

[21] ينظر: البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، كتاب الإيمان، ج1، ص10، 13، 17.

الذين آمنوا ايمانا، وقوله تعالى: أيكم زادته هذه إيمانا فأما الذين آمنوا فزادتهم ايمانا، وقوله تعالى: فاخشوهم فزادهم ايمانا، وقوله تعالى: وما زادهم إلا إيمانا وتسليما قال ابن بطال: فإيمان من لم تحصل له الزيادة ناقص قال فإن قيل الإيمان في اللغة التصديق فالجواب أن التصديق يكمل بالطاعات كلها فما ازداد المؤمن من أعمال البر كان إيمانه أكمل وبهذه الجملة يزيد الإيمان وبنقصانها ينقص فمتى نقصت أعمال البر نقص كمال الإيمان، ومتى زادت زاد الإيمان كمالا هذا توسط القول في الإيمان وأما التصديق بالله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم فلا ينقص ولذلك توقف مالك رحمه الله في بعض الروايات عن القول بالنقصان إذ لا يجوز نقصان التصديق؛ لأنه إذا نقص صار شكا وخرج عن اسم الإيمان، وقال بعضهم إنما توقف مالك عن القول بنقصان الإيمان خشية أن يتأول عليه موافقة الخوارج الذين يكفرون أهل المعاصي من المؤمنين بالذنوب، وقد قال مالك بنقصان الإيمان مثل قول جماعة أهل السنة قال عبد الرزاق سمعت من أدركت من شيوخنا وأصحابنا سفيان الثوري ومالك بن أنس وعبيد الله بن عمر والأوزاعي ومعمر بن راشد وبن جريح وسفيان بن عيينة يقولون: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص وهذا قول بن مسعود وحذيفة والنخعي والحسن البصري وعطاء وطاوس ومجاهد وعبد الله بن المبارك فالمعنى الذي يستحق به العبد المدح والولاية من المؤمنين هو إتيانه بهذه الأمور الثلاثة التصديق بالقلب والإقرار باللسان والعمل بالجوارح[22].

ذهب السلف إلى أن الإيمان يزيد وينقص وأنكر ذلك أكثر المتكلمين، وقالوا متى قبل ذلك كان شكًا قال الشيخ محيي الدين والمختار: أن التصديق يزيد وينقص بكثرة النظر ووضوح الأدلة؛ ولهذا كان إيمان الصديق أقوى من إيمان غيره بحيث لا يعتريه الشبهة، ويؤيده أن كل أحد يعلم أن ما في قلبه يتفاضل حتى إنه يكون في بعض الأحيان الإيمان أعظم يقينًا وإخلاصًا وتوكلًا منه في بعضها، وكذلك في التصديق والمعرفة بحسب ظهور البراهين وكثرتها.

وما نقل عن السلف صرح به عبد الرزاق في مصنفه عن سفيان الثوري ومالك بن أنس والأوزاعي وابن جريج ومعمر وغيرهم وهؤلاء فقهاء الأمصار في عصرهم وكذا نقله أبو القاسم اللالكائي في كتاب السنة عن الشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية وأبي عبيد وغيرهم من الأئمة وروى بسنده الصحيح عن البخاري قال لقيت أكثر من ألف رجل من العلماء بالأمصار فما رأيت أحدا منهم يختلف في أن الإيمان قول وعمل ويزيد وينقص وأطنب بن أبي حاتم واللالكائي في نقل ذلك بالأسانيد عن جمع كثير من الصحابة والتابعين، وكل من يدور عليه الإجماع من الصحابة والتابعين، وحكاه فضيل بن عياض ووكيع عن أهل السنة والجماعة، وقال الحاكم في مناقب الشافعي حدثنا أبو العباس الأصم أخبرنا الربيع قال سمعت الشافعي يقول الإيمان قول وعمل يزيد وينقص. وأخرجه أبو نعيم في ترجمة الشافعي من الحلية من وجه آخر عن الربيع وزاد يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية ثم تلا ويزداد الذين آمنوا

[22] ينظر: ابن بطال، شرح ابن بطال، ج1، ص 56 ،النووي، المنهاج، ج1، ص147.

ايمانا الآية ثم شرع المصنف يستدل لذلك بآيات من القرآن مصرحة بالزيادة وبثبوتها يثبت المقابل فإن كل قابل للزيادة قابل للنقصان ضرورة[23].

فما أورده الامام البخاري يرد به على المرجئة، والجهمية الذين انكروا زيادة الايمان ونقصانه وقالوا انه لا يتفاضل ويكون في القلب فقط وهو المعرفة بالله، دون غيره من الجوارح.[24]

ويقول أبو الحسن الاشعري: أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، ونسلم الروايات الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم التي رواها الثقات عدل عن عدل، حتى تنتهي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم[25].
وبهذا يتفق الأشاعرة مع أهل الحديث والسلف في القول بأن الايمان يزيد وينقص ويتفاضل.

المطلب الرابع: أن أصحاب الكبائر مسلمون عاصون لا يكفرون، ولا يخلدون في النار

ترجم البخاري لدلالة على ذلك: بباب كفران العضير وكفر دون كفر، وباب الْمَعَاصِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَلاَ يُكَفَّرُ صَاحِبُهَا بِارْتِكَابِهَا إِلاَّ بِالشِّرْكِ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ». وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾، باب ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾ فَسَمَّاهُمُ الْمُؤْمِنِين، باب ظُلْمٌ دُونَ ظُلْمٍ، وباب عَلاَمَةِ الْمُنَافِقِ[26].

قال العيني: الكفر نقيض الإيمان، وقد كفر بالله كفرا، والكفر أيضا جحود النعمة وهو ضد الشكر، وقد كفرها كفورا وكفرانا، وأصل الكفر التغطية قوله: (وكفر دون كفر) أشار به إلى تفاوت الكفر في معناه، أي: وكفر أقرب من كفر، كما يقال: هذا دون ذلك، أي: أقرب منه. والكفر المطلق هو الكفر بالله، وما دون ذلك يقرب منه، وتحقيق ذلك ما قاله الأزهري: الكفر بالله أنواع: إنكار، وجحود، وعناد، ونفاق. وهذه الأربعة من لقى الله تعالى بواحد منها لم يغفر له. فالأول: أن يكفر بقلبه ولسانه، ولا يعرف ما يذكر له من التوحيد، كما قال الله تعالى: ﴿إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم﴾ (البقرة: 6) الآية أي: الذين كفروا بالتوحيد وأنكروا معرفته. والثاني: أن يعرف بقلبه ولا يقر بلسانه، وهذا ككفر إبليس وبلعام وأمية بن أبي الصلت. والثالث: أن يعرف بقلبه ويقر بلسانه، ويأبى أن يقبل الإيمان بالتوحيد ككفر أبي طالب. والرابع: أن يقر بلسانه ويكفر بقلبه ككفر المنافقين. قال الأزهري:

[23] ابن حجر، فتح الباري، ج1، ص46.
[24] ينظر: مقالات الاسلاميين، ص132، 133
[25] الأشعري، الإبانة عن أصول الديانة، ص27.
[26] البخاري، صحيح البخاري، كتاب الإيمان، ج1، ص15، 16.

ويكون الكفر بمعنى البراءة، كقوله تعالى، حكاية عن الشيطان: ﴿إني كفرت بما أشركتمون من قبل﴾ (إبراهيم: 22) أي: تبرأت. قال: وأما الكفر الذي هو دون ما ذكرنا، فالرجل يقر بالوحدانية والنبوة بلسانه، ويعتقد ذلك بقلبه، لكنه يرتكب الكبائر من القتل، والسعي في الأرض بالفساد، ومنازعة الأمر أهله، وشق عصا المسلمين ونحو ذلك انتهى. وقد أطلق الشارع الكفر على ما سوى الأربعة، وهو: كفران الحقوق والنعم، كهذا الحديث ونحوه، وهذا مراده من قوله: (وكفر دون كفر) وفي بعض الأصول: وكفر بعد كفر، وهو بمعنى الأول...

والمراد بالنفاق العمل لا الإيمان، أو النفاق العرفي لا الشرعي؛ لأن الخلوص بهذين المعنيين لا يستلزم الكفر الملقي في الدرك الأسفل من النار، وأما كونه خالصا فيه فلأن الخصال التي تتم بها المخالفة بين السر والعلن لا يزيد عليه. وقال ابن بطال: خالصا، معناه خالصا من هذه الخلال المذكورة في الحديث فقط لا في غيرها. وقال النووي: أي شديد الشبه بالمنافقين بهذه الخصال. وقال أيضا في شرحه للصحيح: حصل من الحديثين أن خصال المنافقين خمسة.[27]

وفي هذه الأبواب اثبات ودليل واضح لرأي أهل الحق أهل السنة والجماعة بعدم تكفير أصحاب المعاصي، ويرد على الخوارج والمعتزلة القائلين بكفر مرتكب الكبيرة، أو أنه في منزلة بين المنزلتين، وأنه مخلد في النار. يقول الامام الأشعري رحمه الله: "وندين بأن لا نكفر أحدا من أهل القبلة بذنب يرتكبه ما لم يستحله، كالزنا والسرقة وشرب الخمر، كما دانت بذلك الخوارج، وزعمت أنهم كافرون. ونقول: إن من عمل كبيرة من هذه الكبائر مثل الزنا والسرقة وما أشبهها مستحلا لها، غير معتقد لتحريمها كان كافرا"[28].

قال الأشعري: جملة ما عليه أهل الحديث والسنة...وذكر من ذلك ولا يكفرون أحداً من أهل القبلة بذنب يرتكبه كنحو الزنا والسرقة وما أشبه ذلك من الكبائر وهم بما معهم من الإيمان مؤمنون وإن ارتكبوا الكبائر، ...والإسلام عندهم غير الإيمان.[29]

وقصارى القول: أنه اتفقت كلمة أهل السنة والجماعة من أهل الحديث والأشاعرة والماتريدية على أن أهل المعاصي لا يكفرون بالذنوب ولا يخلدون في النار، وأنهم تحت مشيئة الله تعالى، والأبواب والأحاديث التي أوردها الامام البخاري واضحة في الدلالة على مذهب أهل الحق والرد على مذاهب الخوارج والمعتزلة في ذلك.

---

[27] العيني، عمدة القاري، ج1، ص200، ص224.

[28] الأشعري، الإبانة، ص26 .

[29] الأشعري، مقالات الإسلاميين، ص293.

المطلب الخامس: وجوب معرفة الله عزوجل بالقلب، وتفاوت المراتب في ذلك بحسب تفاوت العلم والجهل.

باب قَوْلِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِاللَّهِ»، وَأَنَّ الْمَعْرِفَةَ فِعْلُ الْقَلْبِ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾.

قال القسطلاني: باب بيان أن المعرفة فعل القلب فالإيمان بالقول وحده لا يتم إلا بانضمام الاعتقاد إليه خلافًا للكرامية، والاعتقاد فعل القلب"[30].

قال الحافظ ابن حجر: وجه دخولهما في مباحث الإيمان إن فيه دليلا على بطلان قول الكرامية إن الإيمان قول فقط، ودليلا على زيادة الإيمان ونقصانه؛ لأن قوله صلى الله عليه وسلم أنا أعلمكم بالله ظاهر في أن العلم بالله درجات وأن بعض الناس فيه أفضل من بعض، وأن النبي صلى الله عليه وسلم منه في أعلى الدرجات، والعلم بالله يتناول ما بصفاته، وما بأحكامه وما يتعلق بذلك فهذا هو الإيمان حقًا. فائدة قال إمام الحرمين أجمع العلماء على وجوب معرفة الله تعالى واختلفوا في أول واجب فقيل المعرفة وقيل النظر... وفي نقل الإجماع نظر كبير ومنازعة طويلة حتى نقل جماعة الإجماع في نقيضه واستدلوا بإطباق أهل العصر الأول على قبول الإسلام ممن دخل فيه من غير تنقيب والآثار في ذلك كثيرة جدا وأجاب الأولون عن ذلك بأن الكفار كانوا يذبون عن دينهم ويقاتلون عليه فرجوعهم عنه دليل على ظهور الحق لهم ومقتضى هذا أن المعرفة المذكورة يكتفى فيها بأدنى نظر بخلاف ما قرروه، ... وقد نقل القدوة أبو محمد بن أبي جمرة عن أبي الوليد الباجي عن أبي جعفر السمناني وهو من كبار الأشاعرة أنه سمعه يقول إن هذه المسألة من مسائل المعتزلة بقيت في المذهب والله المستعان.[31]

والخلاصة: أن معرفة الله عزوجل بالقلب داخلة في الإيمان، وهي من أوائل الواجبات الإيمانية، وتتحقق معرفة الله عزوجل بأدنى نظر، وأن المؤمنين متفاوتين في معرفة الله عزوجل بحسب درجات العلم بصفاته سبحانه وبأحكامه.

[30] القسطلاني، إرشاد الساري، ج1، ص103.

[31] ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، ج1، ص70، 71.

المطلب السادس: أن الإيمان والإسلام لمعنى واحد وهو الدين، ويعبر بكل منهما عن بعض ولكل منهما معنى خاص مستلزم للاخر يكمل له.

وقد ترجم الإمام البخاري له: بباب إِذَا لَمْ يَكُنِ الإِسْلاَمُ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَكَانَ عَلَى الِاسْتِسْلاَمِ أَوِ الْخَوْفِ مِنَ الْقَتْلِ. لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿قَالَتِ الأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾. فَإِذَا كَانَ عَلَى الْحَقِيقَةِ فَهُوَ عَلَى قَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الإِسْلاَمُ﴾

ومعناه باب إن لم يكن الإسلام على الحقيقة لا يعتد به، أو لا ينفعه، أو لا ينجيه، ونحو ذلك. والإيمان والاسلام واحد عند البخاري، وكذا عند آخرين، لأن الإيمان شرط صحة الإسلام عندهم.[32]

باب سُؤَالِ جِبْرِيلَ النَّبِيَّ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– عَنِ الإِيمَانِ، وَالإِسْلاَمِ، وَالإِحْسَانِ، وَعِلْمِ السَّاعَةِ. وَبَيَانِ النَّبِيِّ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ قَالَ «جَاءَ جِبْرِيلُ – عَلَيْهِ السَّلاَمُ – يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ، فَجَعَلَ ذَلِكَ كُلَّهُ دِينًا. وَمَا بَيَّنَ النَّبِيُّ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– لِوَفْدِ عَبْدِ الْقَيْسِ مِنَ الإِيمَانِ. وَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾. واستدل به أن الإسلام يطلق ويراد به الحقيقة الشرعية وهو الذي يرادف الإيمان وينفع عند الله وعليه قوله تعالى إن الدين عند الله الإسلام، وقوله تعالى فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين.

ويطلق ويراد به الحقيقة اللغوية وهو مجرد الانقياد والاستسلام فالحقيقة في كلام المصنف هنا هي الشرعية، ومناسبة الحديث للترجمة ظاهرة من حيث إن المسلم يطلق على من أظهر الإسلام وإن لم يعلم باطنه فلا يكون مؤمنًا لأنه ممن لم تصدق عليه الحقيقة الشرعية وأما اللغوية فحاصلة.[33]

وقد استدل المؤلف بهذه الآية على أن الإسلام الحقيقي هو الدين، وعلى أن الإسلام والإيمان مترادفان وهو قول جماعة من المحدثين، وجمهور المعتزلة والمتكلمين، واستدلوا أيضًا بقوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ (35) فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الذاريات: 35، 36]. فاستثنى المسلمين من المؤمنين، والأصل في الاستثناء كون المستثنى من جنس المستثنى منه فيكون الإسلام هو الإيمان وردّ بقوله تعالى: ﴿قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: 14]. فلو كان شيئًا واحدًا لزم إثبات شيء ونفيه في حالة واحدة وهو مُحال. وأجيب بأن الإسلام المعتبر في الشرع لا يوجد بدون الإيمان، وهو في الآية بمعنى انقياد الظاهر من غير انقياد الباطن.

[32] العيني، عمدة القاري، ج1، ص 190.

[33] ابن حجر، فتح الباري، ج1، ص79.

ما دلّت عليه هذه الآية أن الإسلام هو الدين إذ لو كان غيره لم يقبل، فاقتضى ذلك أن الإيمان والإسلام شيء واحد، ويؤيده ما نقل أبو عوانة في صحيحه عن المزني من الجزم بأنهما عبارة عن معنى واحد، وأنه سمع ذلك من الشافعيّ.[34]

الحاصل: أن الامام البخاري يرى أن الإيمان والإسلام والدين بمعنى واحد على الحقيقة، وما فسر به الحديث من الإيمان بالقلب والإسلام بالظاهر لا على الحقيقة الشرعية الكاملة، والخلاف فيما اذا اجتمعا افترقا وتغاير معناهما، واذا تباعد عبر بكل منهما عن الآخر.

المبحث الثالث: منهجية البخاري في بيان مسائل العقيدة في كتاب الإيمان

الاستدلال بالآيات القرآنية، والأحاديث، والآثار لبيان المسألة العقدية:

هذا يبين أن مذهب أهل الحديث يعتمد بالأساس على المصادر النقلية الثابتة، فقد عرض المسائل العقدية من خلال تراجم الأبواب الدقيقة، مع الاستدلال فيها بالقرآن الكريم، والاستدلال بالأحاديث الصحيحه، والاستدلال كذلك بالآثار عن الصحابة والتابعين.

أ. الاستدلال بالآيات القرآنية فمن خلال استقراء كتاب الإيمان تبين أن الإمام البخاري يستدل في تراجم الأبواب بالآيات القرآنية فقد ذكر ثلاثين آية في كتاب الإيمان في أربعة عشر بابًا بنسبة الثلث موزعة على الخمس مسائل العقدية الرئيسة التي سبق ذكرها ففي الباب الأول: باب قول النبي صلى الله عليه وسلم "بني الاسلام على خمس" وهو قول وعمل ويزيد وينقص قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ﴾ – ﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾ – ﴿وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى﴾ – ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ﴾ – ﴿وَيَزْدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا﴾ وَقَوْلُهُ: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾. وَقَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا﴾. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا زَادَهُمْ إِلاَّ إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا﴾﴿وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾. ﴿شَرَعَ لَكُمْ ... ﴾.. ﴿شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾[35].

استدل بإحدى عشرة آية ليدلل على مسألتي أن الإيمان لا يقتصر على التصديق، وأن القول والعمل يدخلان فيه، وأن الإيمان ويزيد وينقص، وهي المسألة المكملة للأولى حتى يتبين مذهب أهل الحديث كاملا بأنهم وإن قالوا أن

[34] القسطلاني، ارشاد الساري، ج1، ص 112، 130.

[35] البخاري، صحيح البخاري، كتاب الإيمان، ج1، ص10.

العمل داخل في الإيمان لكنه مكمل له لا يخرج تركه من الملة، واستدل على ذلك بالأثر الوارد عن عمربن عبد العزيز: " إِنَّ لِلإِيمَانِ فَرَائِضَ وَشَرَائِعَ وَحُدُودًا وَسُنَنًا، فَمَنِ اسْتَكْمَلَهَا اسْتَكْمَلَ الإِيمَانَ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَكْمِلْهَا لَمْ يَسْتَكْمِلِ الإِيمَانَ".

وكذلك في باب كفر دون كفر، وباب الْمَعَاصِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ. وَلاَ يُكَفَّرُ صَاحِبُهَا بِارْتِكَابِهَا إِلاَّ بِالشِّرْكِ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ». وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾[36] ليدلل على أن أصحاب المعاصي لا يكفرون ولايخلدون في النار، وفي باب قَوْلِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِاللَّهِ». وَأَنَّ الْمَعْرِفَةَ فِعْلُ الْقَلْبِ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾[37]. استدل به على مسألة المعرفة بالله من أول ما يطلب وتكون بالاعتقاد ولا يكفي القول فقط.

وفي باب إِذَا لَمْ يَكُنِ الإِسْلاَمُ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَكَانَ عَلَى الاِسْتِسْلاَمِ أَوِ الْخَوْفِ مِنَ الْقَتْلِ. لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿قَالَتِ الأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾. فَإِذَا كَانَ عَلَى الْحَقِيقَةِ فَهُوَ عَلَى قَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الإِسْلاَمُ﴾[38] استدل بالآيات على أن حقيقة الإسلام هي حقيقة الإيمان، وأنهما على الحقيقة بمعنى واحد، وأما إذا لم يكن على الحقيقة لا ينفع عند الله تعالى.

ب. الاستدل بالأحاديث النبوية في تراجم الأبواب فيذكر مع الترجمة جزء من الحديث الذي يستدل به على مذهبه، أو يجعل الترجمة بجزء من الحديث في اثنا عشر بابًا تقريبًا الثلث مثل في الباب الأول قال: باب بني الإسلام على خمس، وباب المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، وأكثر الأبواب يترجم بمعنى مستنبط من حديث مثل: باب حب الرسول من الإيمان، باب قيام ليلة القدر من الإيمان.

ج. الاستدلال بأقوال الصحابة أو التابعين لتوضيح المعني المقصود فذكر البخاري تسع آثار عن الصحابة أو التابعين، وتعتبر النسبة الأقل في الاستدلال، ومن ذلك قوله: في باب بني الاسلام على خمس قال " وَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى عَدِيِّ بْنِ عَدِيٍّ إِنَّ لِلإِيمَانِ فَرَائِضَ وَشَرَائِعَ وَحُدُودًا وَسُنَنًا، فَمَنِ اسْتَكْمَلَهَا اسْتَكْمَلَ الإِيمَانَ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَكْمِلْهَا لَمْ يَسْتَكْمِلِ الإِيمَانَ"، وفي باب خَوْفِ الْمُؤْمِنِ مِنْ أَنْ يَحْبَطَ عَمَلُهُ وَهُوَ لاَ يَشْعُرُ. وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ التَّيْمِيُّ: مَا عَرَضْتُ قَوْلِي عَلَى عَمَلِي إِلاَّ خَشِيتُ أَنْ أَكُونَ مُكَذِّبًا. وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: أَدْرَكْتُ ثَلاَثِينَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ

[36] البخاري، صحيح البخاري، كتاب الإيمان، ج1، ص15.

[37] البخاري، صحيح البخاري، كتاب الإيمان، ج1، ص13.

[38] البخاري، صحيح البخاري، كتاب الإيمان، ج1، ص14.

-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- كُلُّهُمْ يَخَافُ النِّفَاقَ عَلَى نَفْسِهِ. مَا مِنْهُمْ أَحَدٌ يَقُولُ إِنَّهُ عَلَى إِيمَانِ جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ. وَيُذْكَرُ عَنِ الْحَسَنِ: مَا خَافَهُ إِلاَّ مُؤْمِنٌ، وَلاَ أَمِنَهُ إِلاَّ مُنَافِقٌ.[39]

ويتضح بذلك أنه يرى أن مسائل العقيدة يستدل فيها بالقطعي من القرآن الكريم، أو السنة الصحيحة والآثار التي ذكرها للتأكيد على المعنى الذي تشير إليه الآية القرآنية، أو الحديث الصحيح، أو يوضحه ويشرحه.

التمسك بمذهب أهل الحديث في مسائل العقيدة:

يتبين ذلك واضحًا من خلال ماساقه في كتاب الإيمان في القول بأن الإيمان قول وعمل، وأنه يزيد وينقص، وأن ترك العمل لا يخرج من الإيمان بل يكون بذلك ناقصًا، وأنه أهل الكبائر لا يخلدون في النار، وأن الإيمان لا يكفي فيه القول فقط بل لابد من المعرفة واليقين القلبي، وأن الإسلام الحقيقي لابد فيه الإيمان الحقيقي اضافة إلى ما استدل به من الأدلة النقلية من القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة.

الرد على الفرق المخالفة لمذهب أهل السنة والجماعة من المرجئة والمعتزلة والخوارج:

في الباب الأول وهو قول وعمل ويزيد وينقص يرد فيه على الفرق الثلاثة المرجئة والمعتزلة والخوارج كما سبق توضيح ذلك في المبحث السابق، وأغلب الأبواب يثبت فيها أنه لايكفي في الايمان القول فقط كما يرى المرجئة بل لابد من الاعتقاد بالقلب كما في باب قَوْلِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِاللَّهِ». وَأَنَّ الْمَعْرِفَةَ فِعْلُ الْقَلْبِ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾.﴾

كما يرد على المعتزلة والخوارج في خلود أهل الكبائر في النار، وخروجهم من الإيمان كما في باب باب الْمَعَاصِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَلاَ يُكَفَّرُ صَاحِبُهَا بِارْتِكَابِهَا إِلاَّ بِالشِّرْكِ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ». وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾[40].

التدقيق في العبارات المستخدمة للترجمة لمسائل العقيدة:

من ذلك قول البخاري "باب من الدين الفرار من الفتن" فمع أنه يتحدث في أبواب الايمان لم يعبر بلفظ الإيمان دلالة على أن الإسلام والإيمان بمعنى واحد، ويدلان في الحقيقة على الدين قال تعالى إن الدين عند الله الإسلام.[41]

[39] البخاري، صحيح البخاري، كتاب الإيمان، ج1، 10، 18.

[40] البخاري، صحيح البخاري، كتاب الإيمان، ج1، ص13، 15.

[41] ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، ج1، ص 114.

وفي باب قَوْلِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِاللَّهِ». وَأَنَّ الْمَعْرِفَةَ فِعْلُ الْقَلْبِ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾. يبين أن الإيمان بالقول وحده لا يتم إلا بانضمام الاعتقاد إليه خلافًا للكرامية، والاعتقاد فعل القلب.[42]

الخاتمة: يظهر البحث مدى عناية الإمام البخاري بأحاديث العقائد حيث خصص له كتبًا وأبوابًا خاصة، وأن الإمام البخاري على مذهب أهل والجماعة من أهل الحديث، ويتفق مع السادة الأشاعرة والماتريدية في عموم مسائل الإيمان التي ساقها، ويرد على الفرق المخالفة لأهل السنة والجماعة، ومنهجيته تعتمد بالأساس على الإستدلال بالقرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة.

أهم نتائج البحث والتوصيات:

1. عقد الإمام البخاري لمسائل العقيدة كتبا خاصة في صحيحه ومن أهمها: كتاب بدء الوحي، وكتاب الإيمان، وكتاب بدء الخلق، وكتاب الأنبياء وكتاب القدر، وكتاب استتابة المرتدين، والمعاندين، وكتاب الفتن، وكتاب التوحيد، اضافة إلى بعض الأبواب المنثورة في الكتب الأخرى حوالي عشر أبواب مثل: كتاب المناقب والتفسير والأدب والرقاق.
2. اشتمل كتاب الإيمان على ثلاثة وأربعين بابًا منهم بابين دون ترجمة إما لسقوط ذلك، أو لتعلقهما بما قبلهما، وعدد أحاديث كتاب الإيمان واحدًا وخمسون حديثًا، وبه ثلاثة أحاديث مكررة في كتاب الإيمان نفسه فيكون البقية من الأحاديث المرفوعة المتصلة من غير تكرار ثمانية وأربعون حديثًا، وأغلب الأبواب ذكر فيها حديثًا واحدًا.
3. اشتملت تراجم أبواب كتاب الإيمان على خمس مسائل رئيسة من مسائل العقيدة وهي: أن الإيمان التصديق والقول والعمل، وأن العمل من مكملات الإيمان، وأن الإيمان يزيد وينقص، وأن مرتكب الكبيرة مسلم عاصي لا يكفر ولا يخرج من الملة، وأن المعرفة تكون بالقلب، وتتفاوت بحسب العلم والجهل، وأن الإيمان والإسلام بمعنى واحد.
4. مسألة الإيمان يشمل: التصديق بالقلب، والاقرار بالشهادتين، والعمل بالأركان، وأن العمل من مكملات الإيمان أخذت القدر الأكبر من أبواب وأحاديث كتاب الإيمان حتى بلغت سبعًا وعشرين بابًا من جملة ثلاث وأربعين بابًا هي جملة أبواب كتاب الإيمان لها بنسبة بلغت ستين في المائة من أبواب كتاب الإيمان.

[42] ينظر: القسطلاني، إرشاد الساري، ج1، ص 102.

5. ساق البخاري التراجم والآيات والأحاديث لاثبات مذهب أهل السنة القائلين بزيادة الإيمان ونقصانه والرد على الخوارج والمعتزلة القائلين بعدم زيادة الإيمان ونقصانه بالأعمال، وعلى المرجئة الذين يرون عدم دخول الأعمال في مسمى الإيمان.
6. اتفقت كلمة أهل السنة والجماعة من أهل الحديث والأشاعرة والماتريدية على أن أهل المعاصي لا يكفرون بالذنوب، ولا يخلدون في النار، وأنهم تحت مشيئة الله تعالى، والأبواب والأحاديث التي أوردها الامام البخاري واضحة في الدلالة على مذهب أهل الحق والرد على مذاهب الخوارج والمعتزلة.
7. دلل البخاري على أن معرفة الله عزوجل بالقلب داخلة في الإيمان، وهي من أوائل الواجبات الإيمانية، وتتحقق معرفة الله عزوجل بأدنى نظر، وأن المؤمنين متفاوتين في معرفة الله عزوجل بحسب درجات العلم بصفاته سبحانه وبأحكامه.
8. الإمام البخاري يرى أن الإيمان والإسلام والدين بمعنى واحد على الحقيقة، وما فسر به الحديث من الإيمان بالقلب والإسلام بالظاهر لا على الحقيقة الشرعية الكاملة.
9. أن مذهب الإمام البخاري في العقيدة على مذهب أهل الحديث الأوائل وهو من مذاهب أهل السنة والجماعة.
10. أن مذهب الإمام البخاري العقدي يظهر من خلال تراجمه التي أودعها أراءه واجتهاداته ومنهجه اضافة للآيات والأحاديث والآثار التي ساقها للاستدلال على مذهبه.
11. منهجية البخاري في بيان مسائل العقيدة في كتاب الإيمان تتضمن:
    i. الاستدلال بالآيات القرآنية والأحاديث والآثار لبيان المسألة العقدية.
    ii. التمسك بمذهب أهل الحديث في مسائل العقيدة.
    iii. الرد على الفرق المخالفة لمذهب أهل السنة والجماعة من المرجئة والمعتزلة والخوارج.
    iv. التدقيق في العبارات المستخدمة للترجمة لمسائل العقيدة.

التوصيات:

أولًا: التوجيه إلى زيادة الأبحاث العلمية المتعلقة بعناية الإمام البخاري وأهل الحديث بمسائل العقيدة ومدى توافقهم مع مذهب أهل السنة والجماعة.

ثانيًا: عقد ملتقيات وندوات عن مدى علاقة الحديث النبوي بالعقيدة، وتأصيل المسائل العقدية لأهل السنة والجماعة من كتب السنة النبوية الصحيحة.

REFERENCES:

Ibn Baṭṭāl, ʿAlī ibn Khalaf. (2003). *Sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī* by Ibn Baṭṭāl. Ed. Abū Tamīm Yāsir ibn Ibrāhīm. Riyāḍ: Maktabat al-Rushd, 2nd ed.

Ibn Ḥajar al-ʿAsqalānī, Aḥmad ibn ʿAlī. (1963). *Fatḥ al-Bārī fī Sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī*. Numbering: Muḥammad Fuʾād ʿAbd al-Bāqī. Correction & verification: Muḥibb al-Dīn al-Khaṭīb. Beirut: Dār al-Maʿrifah.

al-Isfarāʾīnī, ʿAbd al-Qāhir ibn Ṭāhir. (1977). *al-Farq bayna al-Firaq wa Bayān al-Firqa al-Nājiyah*. Beirut: New Horizons, 2nd ed.

al-Ashʿarī, ʿAlī ibn Ismāʿīl. (1980). *Maqālāt al-Islāmiyyīn wa Ikhtilāf al-Muṣallīn*. Wiesbaden (Germany): Franz Steiner Verlag, 3rd ed.

al-Ashʿarī, ʿAlī ibn Ismāʿīl. (1977). *al-Ibānah ʿan Uṣūl al-Diyānah*. Ed. Dr. Fawqiyyah Ḥusayn Maḥmūd. Cairo: Dār al-Anṣār, 1st ed.

al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismāʿīl. (2002). *Ṣaḥīḥ al-Bukhārī*. Ed. Muḥammad Zuhayr. Dār Ṭawq al-Najāt, 1st ed.

al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad. (1998). *Tadhkirat al-Ḥuffāẓ*. Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 1st ed.

al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad. (2006). *Siyar Aʿlām al-Nubalāʾ*. Cairo: Dār al-Ḥadīth.

al-Subkī, ʿAbd al-Wahhāb. (1993). *Ṭabaqāt al-Shāfiʿiyyah al-Kubrā*. Eds. Dr. Maḥmūd Muḥammad al-Ṭanāḥī and Dr. ʿAbd al-Fattāḥ Muḥammad al-Ḥilū. Cairo: Hijr Publishing and Distribution, 2nd ed.

al-Suyūṭī, ʿAbd al-Raḥmān. (1983). *Ṭabaqāt al-Ḥuffāẓ*. Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 1st ed.

al-Shahrastānī, Muḥammad ibn ʿAbd al-Karīm. *al-Milal wa al-Niḥal*. Aleppo: Al-Maṭbaʿah al-Taqaddumiyyah.

al-ʿAynī, Maḥmūd ibn Aḥmad. n.d. *ʿUmdat al-Qārī fī Sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī*. Beirut: Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī.

al-Qasṭallānī, Aḥmad ibn Muḥammad. (1960). *Irshād al-Sārī li-Sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī*. Egypt: al-Maṭbaʿah al-Kubrā al-Amīriyyah, 7th ed.

al-Nawawī, Yaḥyā ibn Sharaf. (1973). *al-Minhāj Sharḥ Ṣaḥīḥ Muslim ibn al-Ḥajjāj*. Beirut: Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, 2nd ed.